Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Publ

المرصد الاقتصادي

تونس

إدارة الأزمة في وضع إقتصادي مضطرب

صيف 2022

البنك الدولي
IDA • IBRD | مجموعة البنك الدولي
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ملخص

ارتفاع الأسعار العالمية يؤجج هشاشة الاقتصاد

أدّت الحرب القائمة في اوكرانيا وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إلى تأجيج وضع الهشاشة في الاقتصاد التونسي خلال الأشهر الأولى من سنة 2022. وبدأت تداعيات الحرب تلقي بظلالها على الوضع القائم، فقد ارتفع العجز التجاري بنسبة 56% خلال السداسي الأول لسنة 2022 ليبلغ 8.1% من الناتج القومي الخام. وقد أدّى انخفاض انتاج النفط والغاز وارتفاع الطلب على الموادّ الطّاقيّة والفلاحيّة إلى تفاقم هشاشة الميزان التجاري إزاء تقلبات الأسواق العالمية.

وقد تسبّب الارتفاع الحادّ في الواردات في ظهور علامات إضطراب في ميزان الدفوعات رغم صمود تدفقات رؤوس الأموال من الخارج. كما تزايدت الضغوط على الدينار إزاء الدولار الأمريكي، إلا أن مستوى الاحتياطي من العملة ظلّ مستقرّا.

وأدّت الزيادة في أسعار السلع في الأسواق العالمية إلى خلق ضغوط إضافية على المالية العمومية، ولا سيما من خلال زيادة الإنفاق على الدعم. وتشير بياناتنا إلى أن دعم الموادّ الطّاقيّة ودعم المواد الغذائية في عام 2022 سيرتفع على التّوالي بنسبة 2.8 و 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بقانون المالية لعام 2022. وتؤدّي الزيادة في نفقات الدعم إلى ضغوط على الدين العام، الذي إرتفع في السنوات السابقة، من 66.9 إلى 82.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2017 و2021. وبالنظر إلى استمرار الصعوبات في النفاذ إلى التمويل الدولي، يواصل البنك المركزي التونسي إعادة تمويل إصدارات سندات/الخزينة مما يزيد السيولة. يمكن أن يؤدي الاستخدام المتزايد للتمويل المحلي إلى حدوث ما يسمّى ب»أثر المزاحمة"(effet d'éviction).

إرتفعت الضغوط التضخمية بشكل كبير، متأتية على وجه الخصوص من الأسواق العالمية والزيادة في أسعارالمواد المؤطرة (ارتفع معدل التضخم من 6.7٪ في جانفي/يناير 2022 إلى 8.1٪ في جوان/يونيو 2022). ودفع ارتفاع التضخم البنك المركزي إلى رفع نسبة الفائدة الرئيسية ب0.75 نقطة أساس في ماي/مايو 2022، وهي أول زيادة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020. كما لم تؤثّر الصدمة السلبية للأسعار في الأسواق العالمية على النشاط الاقتصادي خلال السداسي الأول من عام 2022 إلا بنسبة ضئيلة. أدى انتعاش قطاعي السياحةو النقل والأداء الجيد لقطاعي المناجم والصناعات المعملية إلى تحفيز نمو الاقتصاد. ومن المفترض أن تؤدي الزيادة في معدل النمو إلى تحسين معدلات البطالة التي عادت تقريبًا في الربع الثاني من عام 2022 إلى مستواها قبل الأزمة (15.3 في المائة مقابل 15.1 في المائة في الربع الثاني من عام 2019). وقد ساهم تحسّن السيطرة على وباء كوفيد 19 في تحسين معدل النمو الاقتصادي.

في وضع إقتصادي عالمي صعب، يبدو الانتعاش أضعف مما كان متوقعًا في السابق

مع توقّع تسجيل معدّل نمو يبلغ 2.7 في المائة ، يبدو أن الاقتصاد يسير على مسار نمو أقل قليلاً مما كان متوقعاً سابقاً. وسوف يؤدّي ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إلى زيادة عجز الميزانية، مما يتسبّب في تفاقم العجز المزدوج. وقد يؤدي نقص الحبوب في الأسواق الدولية إلى مخاطر جديدة من حيث توافرها في السوق المحلية. ومن المرجح أن يصل عجز الميزانية إلى 9.1 في المائة في عام 2022 مقارنة بـ 7.4 في المائة في عام 2021 و 6.1 في المائة إذا لم يتم أخذ الزيادة في فاتورة الدعم بعين الإعتبار. ويمكن أن تزيد الإيرادات الضريبية بفضل بعض الإجراءات المتّخذة لتعبئة ضرائب إضافية غير مباشرة. كما يمكن أن ينخفض الإنفاق الاستثماري بالقيمة الاسمية وكحصة من عائدات الضرائب، إذا لم يتم تنفيذ إصلاحات في منظومة الدعم والوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية. و يمثل تمويل الميزانية اشكالا بالنظر إلى حجم عجز الميزانية في سياق تداين مستقر عند مستويات عالية إلى حد ما.

من تداعيات التطورات في الأسواق العالمية إستعجال وضع أجندة إصلاح قوية ، بما في ذلك إصلاح نظام دعم المواد الغذائية

في الوقت الذي فاقمت فيه الحرب في أوكرانيا من الصعوبات الاقتصادية، أعلنت الحكومة عن برنامج يتضمن عدة تدابير لدعم الاقتصاد والاندماج الاجتماعي. ويعتبر تبني تعديل أسعار السلع المدعومة مع تعويض الفئات عن زيادة الأسعار التي ستتبع الرفع التدريجي للدعم أحد مقترحات الإصلاح الأكثر ابتكارًا في إطار هذا البرنامج.

يسلط الجزء ب من ال**مرصد** الضوء على أهمية هذا النوع من الإصلاح في منظومة دعم الحبوب، وهو الدّعم الذي يمثّل الحصّة الأكبر في دعم المواد الغذائية. لطالما تبنّت تونس سياسة دعم تتمثل في إبقاء أسعار الحبوب منخفضة بشكل مصطنع. ويوضّح الجزء ب كيف سمحت منظومة الدّعم هذه بالإبقاء على الأسعار منخفضة ومستقرة لفائدة المستهلكين. لكن في الوقت نفسه، أدّت هذه المنظومة إلى نتائج سلبية على ميزانية الدولة وعلى قطاع الحبوب بأكمله وعلى الأمن الغذائي للتونسيين. وقد دفعت الأسعار المنخفضة التي يحصل عليها مزارعو القمح بهم إلى التخلي عن زراعة هذه المادّة. وقلّل نظام التحكم في الأسعار من حوافز الاستثمار والمنافسة لمحوّلي الحبوب، مما أدّى إلى ديناميكية وإنتاجية أقل مقارنة بجميع مصنعي الأغذية الآخرين. كما شجّعت منظومة الدّعم على الافراط في الإنتاج — على مستوى الصناعة التحويلية — والإفراط في الاستهلاك — على مستوى الأسرة — للحبوب، مع تسجيل تسرب خارج الاستهلاك الأسري وهدر كبير.

لقد أصبح من الصعب على الدولة أن تواصل في تحمّل كلفة منظومة الدعم الشامل سواء من حيث مخصّصات الدّعم أو الواردات. ولا تبدو المنظومة، في شكلها الحالي، مهيّئة لمواجهة الصدمات. أدّت الصعوبات الحالية التي تواجهها تونس في الحصول على إمدادات كافية من القمح إلى نقص في منتجات الحبوب وإلى حالة من عدم اليقين بشأن الإمدادات المستقبلية. وسوف يؤدي استبدال أسعار الحبوب الاستهلاكية المدعومة بالتحويلات إلى الأسر إلى تحسين فعالية هذا القطاع الفرعي، وخفض تكاليف الميزانية المخصّصة وكلفة الاستيراد، وإلى تعزيز مرونة النظام بالنظر لحساسيّة هذا الإصلاح سياسيا واجتماعيا ، من المستحسن النظر بعناية في برمجة تنفيذه من ناحية التوقيت والتسلسل الزمني لمختلف عناصره.

مجموعة البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433